بيان صحفي صادر عن وزير الداخلية والبلديات

حيث إن ضمان صحة المجتمع هي حق وأولوية قصوى لا يتهاون القانون بشأنها، وحيث ان الجميع من مؤسسات وأفراد مسؤولون عن تطبيق الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، وهذه المسؤولية لا تقتصر على الدولة فحسب، بل هي مسؤولية مجتمعية تشاركية مع كافة المواطنين، وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة لكافة الإجراءات الصحية لضمان صحة وسلامة المجمتع، بالإضافة إلى إتخاذها اجراءات من اجل تخفيف التعبئة العامة لتسهيل حياة المواطنين، الا انه وبالمقابل وبسبب عدم التزام العديد من المواطنين باجراءات الوقاية والسلامة العامة، وبسبب الأنانية والاستهتار واللا مبالاة بصحتهم وصحة مجتمعاتهم، الامر الذي عرض وسيُعرض حياة الكثيرين للخطر المحتم، وضماناً للإستمرار بالسيطرة على انتشار وباء الكورونا، ومنعاً لتدهور الأوضاع إلى الاسوء كما حدث في العديد من الدول المتقدمة، وبتوجيهات من رئيس مجلس الوزراء:

تقرر منع الخروج والولوج الى الشوارع والطرقات ما بين الساعة السابعة مساءً ولغاية الساعة الخامسة فجراً من صباح اليوم التالي.

علماً انه وفي حال استمرار بعض المواطنين بعدم الالتزام بالتعليمات المتعلقة بإجراءات الوقاية والسلامة العامة وتفادي الاكتظاظ واعتماد الكمامات لتغطية الفم والأنف والمحافظة على المسافات الآمنة بين الأشخاص، سيصار الى إقفالٍ تام لكافة الإدارات والمؤسسات العامة والخاصة والشركات المحلات التجارية، باستثناء القطاع الطبي والصحي والأجهزة العسكرية فقط، ومنع المواطنين من الخروج والولوج نهائياً الى الشوارع تحت طائلة تطبيق القوانين المرعية الإجراء، لا سيما المتعلقة بالأمراض الوبائية

بيروت في: ٢٠٢٠/٥/١٠